6. انقلاب هواري بو مدين على أحمد بن بيلا (19 حزيران 1965)

Houari bou Mediene's coup against Ahmed ben bella

(19 june 1965)

بقلم: ديانا سالم القزي

طالبة دكتوراه في جامعة بيروت العربية كلية الآداب والعلوم الانسانية/قسم التاريخ

dianakazzi1982@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/5/2 تاريخ القبول: 2024/5/25

تحت اشراف:

المشرف الرئيسي:	المشرف المشارك:
محمد علي القوزي	محمد عبد العزيز عمر
جامعة بيروت العربية	جامعة الاسكندرية

مستخلص البحث:

يعتبر الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا أول من حكم الجزائر بعد إعلان استقلالها في الخامس من تموز، يوليو عام 1962، وذلك بعد 132 عاماً من الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي.

على الرغم مما حققه بن بيلا من إنجازات على الصعيد الداخلي من حيث تأمين ميزانية للتعليم الوطني وتحقيق إصلاحات زراعية، تأميم... إلا أنه كان هناك الكثير من المؤشرات السلبية لحكمه التي اتخذها معارضوه أسباب ممهدة للإطاحة به، حيث اتهم من قبل هؤلاء بالزعامة الفردية من خلال فرض سيطرته الكاملة على السلطة، وبالتحديد على المراكز الحساسة في الدولة. أضف الى اتهامه بالتقرب من الشيوعيين وتسلمهم مواقع مهمة داخل السلطة وغيرها من الاتهامات. وقد تم الإطاحة ببن بيلا من قبل وزير دفاعه هواري بو مدين في 19 حزيزان، يونيو 1965 ووضعه في السجن حتى انتهاء فترة حكمه، وأفرج عنه الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1981.

كلمات مفتاحية: هواري بو مدين، أحمد بن بيلا، انقلاب، الزعامة الفردية، الاشتراكية، الجيش، دكتاتورية

Abstract:

Algerian President Ahmed Ben Bella is considered the first to rule Algeria after declaring its independence on July 5, 1962, after 132 years of struggle against the French occupation.

Despite the achievements that Ben Bella achieved at the internal level in terms of securing a budget for national education and achieving agricultural reforms، nationalization... there were many negative indicators of his rule that his opponents took as reasons paving the way for his overthrow، as he was accused by them of individual leadership through... Imposing complete control over power, specifically over sensitive centers in the state. In addition to accusing him of being close to the communists and holding important positions within the authority، and other accusations. Ibn Bella was overthrown by his Defense Minister، Houari Bou Mediene، on June 19, 1965, and put in prison until the end of his term. President Chadli Bendjedid released him in 1981.

Keywords: Houari Bou Mediene, Ahmed Ben Bella, coup, individual leadership, socialism, army, dictatorship.

مقدمة:

دخل أحمد بن بيلا عام 1962 في أزمة سياسية مع الحكومة المؤقتة انتهت بتسلمه السلطة من خلال دعم الجيش المباشر له، فالجيش صاحب الفضل الأول وراء وصوله للسلطة.

حقق بن بيلا على الصعيد الداخلي بصفته رئيساً للجمهورية الكثير من الإنجازات المهمة التي حاول من خلالها مواجهة المشكلات التي واجهت حكومته بعد الاستقلال، بوصفها الحلول المناسبة لتلك المشكلات، غير أن تلك السياسة أثبتت فشلها في الكثير من جوانبها، لأن بعضها لم يكن يلائم طبيعة المجتمع الجزائري ولا المرحلة التي كانت تعيشها، في حين أن البعض الاخر رغم جدواها من حيث المبدأ، لم يكن يمتلك الإمكانيات ولا الأدوات لتحقيقها لذلك بقيت مجرد شعارات ظل يرددها طوال مدة حكمه، وخير مثال على ذلك سياسة الحزب الواحد، التي اعتبرها البعض أنها الخطأ الكبير الذي ارتكبه بن بيلا، فقد كان مثل غيره من الحكام العرب المعاصرين يعتمد سياسة الحزب الواحد لقمع كل معارضيه ويتمكن من البقاء في السلطة. ودعا أيضاً الى التمسك بالعروبة والإسلام، ولم يكن يحسن اللغة العربية، فضلاً عن دعوته للاشتراكية لكسب الجماهير دون أن يتخذ إجراءات حازمة لتحقيقها، ولاسيما في ما يتعلق بسياسة التسيير الذاتي.

أما بالنسبة لسياسته الخارجية، فهي الاخرى كانت عرضة للكثير من الانتقادات إذا كانت مثالاً للمبالغة ولحب الظهور، فقد تجاوزت الامكانيات الحقيقية للجزائر ولا سيما فيما يتعلق بدعم قضايا التحرر الإفريقية.

وما لبث أن شب الخلاف بينه وبين بومدين وزير دفاعه، هذا الخلاف وصل الى درجة قيام بومدين بالانقلاب عليه، ووضعه في السجن الى ما بعد حكمه. سنتطرق في هذا البحث الى الأسباب التي دفعت هواري بو مدين الى الانقلاب على أحمد بن بيلا، وكيفية حصول الانقلاب، وقيادة هواري بو مدين الجزائر بعد حكم بن بيلا الذي استمر

ثلاث سنوات من 1962 الى 1965.

قبل الحديث عن انقلاب بومدين على أحمد بن بيلا، لا بد من إلقاء نظرة على حياة أحمد بن بيلا السياسية.

هو واحد من آلاف الشبان الجزائريين الذين قاتلوا في صفوف القوات الفرنسية ضد النازيين قبل اندلاع حرب التحرير، وأبلى بلاءً حسناً في إحدى أهم المعارك الفاصلة بين ألمانيا والحلفاء مما جعل الجنرال ديغول يقلده وسام الحرب في فرنسا. لكن بعد انتهاء الحرب عاد الى الجزائر، وبعد انتفاضة 8 أيار 1945 التي ذهب ضحيتها آلاف الشهداء الجزائريين، انخرط في صفوف الشعب ثم في حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وبعدها تزعم الهجوم على بريد وهران في نيسان، أبريل 1948، الهجوم كان يهدف لتأمين الدعم المادي للمنظمة الخاصة الي أصبح مسؤولاً وطنياً عنها في 1949، وبعد اكتشافها 1950 ألقي القبض عليه وحكم 7 سنوات لكنه هرب 1953، وتمكن مع بعض الرفاق من تأمين الدعم المادي والسلاح لتزويد الكفاح الجزائري باحتياجاته، لكنه تعرض الى عملية اختطاف من طرف فرنسا حيث كانت طائرة تقلهم من الرباط الى تونس وأجبرت على الهبوط في الجزائر. وفي 22 تشرين الاول، أكتوبر 1956، أودع بن بيلا السجن مع رفاقه وأفرج عنه في 19 أذار، مارس 1962، ليكون أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة.

انقلاب بومدين على أحمد بن بيلا (19 حزيران، يونيو عام 1965)

أ – أسباب الانقلاب:

تباينت الأحداث كثيراً من خلال حكم بن بلة وتتابعت بسرعة كبيرة، وهو شيء طبيعي بالنسبة إلى بلد قد احتل واستعمر مدة طويلة، فضلاً عن السرعة التي اتصف بها بن بلة في إتخاذ القرارات التي كانت في أغلبها قرارات غير مدروسة ومشوشة، لذلك كانت هناك الكثير من المؤشرات السلبية لحكمه، التي اتخذوها معارضوه أسباباً ممهدة للإطاحة به.

كانت الزعامة الفردية أحد الأسباب الرئيسة للإطاحة بابن بلة **(العقاد، 1964، ص 491)** ومظاهر تلك الفردية كانت واضحة في حكمه، فقد حاول فرض سيطرته الكاملة

على السلطة من خلال السيطرة على المراكز الحساسة في الدولة، حيث لجأ أحمد بن بيلا إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد للإطاحة بكل من يعارضه في حركة صعوده إلى الرئاسة، ومهد له ذلك السلاح الحصول على سلطات رئاسية واسعة. **(الأصفهاني، 1981، ص 28)** حيث كان الحزب سلاحه لمواجهة المجلس التأسيسي وذلك عندما أعلن أن المجلس لا يمكن أن يحل محل الحزب بحجة السياسة العامة، ليسيطر بعدها سيطرة كاملة على كل شيء تحت حجة سياسة الحزب الواحد ممثلاً في شخصيته للإطاحة بكل من يعارضه، والحقيقة أن الحزب نفسه لم يكن في الحكم بما فيه الكفاية، وما هي إلا مدة قصيرة حتى أزيح بعدها عن السلطة، ليتحول إلى مجرد واجهة سياسية وإلى حزب للدولة بدلاً من دولة الحزب. **(السعدي، 2004، ص 198)**

وحول ذلك علق هواري بومدين، وزير الدفاع في حكومة بن بيلا: «**لم يكن بن بلة يريد للجزائر أن تبني حزبها الثوري الطليعي بناءً بشرياً وفعالاً، لأن الوجود الفعلي والحقيقي للحزب كان من شأنه أن يقيد حركاته الارتجالية، كما كان من شأنه أن يحاسب ويوجه وينقذ السلطة من قاعدتها حتى قمتها، وبن بلة بطبيعته كان يقاوم كل قيد وحساب ونقد، ليستأثر وحده بكل السلطة**». فحسب رأيه لم يكن للحزب وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شيء آخر، بعد أن هيمن بسلطة مطلقة على سياسة الحزب وتوجهاته، دون أن يكون لباقي أعضاء الحزب أي دور يذكر، ثم أن الحزب فشل في تعبئة الجماهير حول مختلف قضايا التحول الإقتصادي والاجتماعي والثقافي. **(السعدي، 2004، ص 198)**

فقد وجد بن بلة في توحيد كلمة الثوار خطراً على مركزه، لذلك كان يبعد كل من يخالفه، ويحاول إقصاءه، لأنه لم يكن يريد أن يسمع كلمة «لا» تقال له. **(الشعب، بيروت، 28 تموز، يوليو عام 1965، العدد 1375)**

كانت سياسة بن بلة القائمة على تقريب الشيوعيين سبباً آخر من أسباب الإطاحة به، وذلك بعد أن لجأ إلى إشراكهم بإدارة مؤسسات الدولة، بشكل أدى إلى تسلمهم مواقع مهمة داخل السلطة، بحجة الاستفادة من خبراتهم النظرية في بناء مؤسسات الدولة، غير أن تجربته تلك قد تعارضت مع خصائص التجربة الجزائرية بسبب تجاهل متطلبات الواقع الجزائري، وهو الأمر الذي أثار حفيظة رجال الثورة،الذين اعتبروا أن إبعاد هؤلاء الشيوعيين أصبح أمراً ضرورياً.

(السعدي، 2004، ص 199)

زاد نشاط العناصر اليسارية من التناقضات الداخلية، فضلاً عن ابتعاد بن بلة عن السياسيين القدماء، وقد اعترف بن بلة بذكائهم وشخصيتهم ودورهم في تأسيس مؤسساتهم الخاصة كالمكتب الوطني للإدارة الاشتراكية، والمكتب الوطني للإصلاح الزراعي، والمؤسسة الوطنية للنقل الجزائري، والمكتب الوطني للتجارة. **(السعدي، 2004، ص 199)**

انتقد بومدين أولئك اليساريين الذين هرعوا إلى الجزائر وأحاطوا بن بلة قائلاً: «**دخل في بلادنا أناس أرادوا أن يضعوا أنفسهم في مكانة المرشدين، فشلوا في بلاد أخرى وأرادوا أن يقوموا بتجارب جديدة في بلادنا، وأبناء الجزائر ليسوا في حاجة إلى مرشدين أجانب ليعطوا دروساً عن كيفية بناء الاشتراكية أو بناء المجتمع الجديد.**» **(حمروش، 1976، ص 416)**

لقد مارست تلك العناصر، رغم تأكيد شخصية الجزائر وعدم الاعتماد على أيديولوجية أجنبية لبناء الاشتراكية، تأثيراً مباشراً في سياسة بن بلة الداخلية فضلاً عن سيطرتهم على حزب جبهة التحرير. **(حسين، 2001، ص 52 – 54)**

هكذا تزعم بومدين التيار اليميني من أجل مواجهة التيار اليساري الذي تزعمه بن بلة **(الشعب، 31 تموز، يوليو عام 1965، العدد 1378)** بعد أن عمد إلى تقريب الشيوعيين إليه على حساب المناضلين الذين أصبحوا في الدرجة الثانية بعد الشيوعيين.

لقد شهدت الجزائر بعد أن اتهمت بالابتعاد عن العروبة والإسلام، نزاعاً فكرياً بين تيار إسلامي وتيار يساري، وبات الجهاز الحاكم منقسماً بين تيارين، وبات بن بلة ممثلاً لذلك الواقع بين محاولة إرضاء رجال الدين وإعلان الاشتراكية الإسلامية وبين السعي لبلوغ إشتراكية عالمية **(الشعب، 31 تموز، يوليو عام 1965، العدد 1378)** على الرغم من تأكيده المستمر على أن الإسلام يمثل شكلاً متقدماً من الاشتراكية.

أثارت علاقة بن بلة بجمال عبد الناصر هي الأخرى استياء السياسيين الجزائريين والشعب الجزائري على حدٍّ سواء، إذ اتهم بالسماح لجمال عبد الناصر بالتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد. فلقد كان الجزائريون على علم بنشاط المخابرات المصرية في داخل الجزائر ودورها في توجيه سياسة بن بلة، وقد عمد الجزائريون إلى

مقاطعة العناصر المصرية ومحاربة وجودها في البلاد بكل الوسائل والطرق الممكنة. **(الجزائري، 2002، مقابلة تلفزيونية)**، بل إن البعض ذهب أبعد من ذلك من خلال إتهام مصر باتخاذ الجزائر وسيلة للتوغل في إفريقيا **(الحافظ، 24 تموز، يوليو عام 2002، مقابلة تلفزيونية)**، في حين أن البعض الآخر قد اعتبر تلك العلاقة على أساس أنها نوع من أنواع الوفاء والحاجة إلى الدعم العربي الذي كان لعبد الناصر دور كبير فيه.

كانت الأخطاء التي صاحبت التسيير الذاتي واحدة من السلبيات التي اتخذها معارضو بن بلة ذريعة للإطاحة به، نتيجة لزحف البيروقراطية عليها والتهاون والإهمال والعجز عن المنافسة، وغير ذلك مما ترتب عليه تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي. فالفلاحون والعمال كانت تنقصهم الخبرة إلى جانب قلة الملاكات الفنية القديرة، وصعوبة الحصول على المواد الأولية والأدوات اللازمة للإنتاج **(السعدي، 2004، ص 206)**، فعلى سبيل المثال، أدى تطبيق التسيير الذاتي في المجال الصناعي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية بسبب ضعف الخبرة الفنية وتعثر العمل، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلت، خاصة أن معظم المشاريع الصناعية كانت صغيرة وذات طابع حرفي، فضلاً عن الصعوبات التي واجهت تلك الوحدات الصناعية في مجال التموين والتسويق، ولا سيما بعد فشل الحكومة في إيجاد حل لها، فالإسراع في تطبيق التسيير الذاتي ترتب عليه سلبيات واضحة، إذ كان من المفروض منح الأولوية المطلقة لصناعة تحويل المنتجات المحلية وللصناعات التي كان ممكناً أن تساهم في الإكتفاء الذاتي، مع تأكيد أهمية تطوير الصناعات المحلية المجهزة من أجل أن تعطي أعلى مردود لها. **(السعدي، 2004، ص 206)**

كل هذه السياسات التي ذكرناها جلبت له مشاكل بالجملة مع وزير الدفاع هواري بو مدين الذي دخل معه في صراع أدى به إلى الإطاحة بنظامه.

كانت مجموعة وجدة برئاسة بومدين القوة الوحيدة التي وقفت بجانب بن بلة ومنحته فرصة الوصول إلى السلطة، وهي القوة التي استخدمها لضرب معارضيه في سبيل تركيز تلك السلطة بيده، وهي القوة نفسها التي أعدّ لها فيما بعد الجهود المضنية لإضعافها وللقضاء عليها بهدف تأمين مستقبله السياسي والقيادي.

فجر مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد في نيسان، أبريل عام 1964، الصراع بين بن بلة الذي كان يريد تنظيم الحزب من أجل توظيفه ضد معارضيه في الجيش، وبين بومدين المسيطر على الجيش باعتباره مصدر سلطته وقوته، حيث كشفت المناقشات المتعلقة بالجيش وطريقة تكوينه عن الخلافات داخل جهاز القيادة، وذلك بعد أن شكك بن بلة بتأييد من اليساريين الملتفين حوله، بموقف بومدين وبأسلوبه عندما اتهمه بتحويل جيش التحرير إلى جيش من المحترفين البعيدين عن التكوين الثوري والإلتزام السياسي على عكس صورته المعروفة خلال الثورة، بمعنى آخر لقد اتهم بن بلة الجيش بالتقاعس عن أداء دوره الثوري **(حمروش، 1976، ص 410)**.

وبدوره أنكر بومدين ومعه قادة الجيش الاتهامات الموجهة إليهم، مؤكداً نجاحه في إعادة بناء الجيش بعد أن أوكلت الثورة إليه تلك المسؤولية، وقد سارع بومدين مع عدد من قادة الجيش إلى تقديم استقالتهم الجماعية عشية عقد المؤتمر احتجاجاً منهم على عدم إشراكهم رسمياً في التحضير لذلك المؤتمر، ولاتخاذ المعنيين قرارات مهمة دون أن يكون لهم رأي فيها، غير أن بن بلة رفض استقالتهم للحيلولة دون وقوع أزمة متوقعة قبيل افتتاح المؤتمر. **(عباس، 23 كانون الثاني 1988، العدد 250)**

انتهى المؤتمر بالعمل على تسييس الجيش وتحويله إلى منظمة سياسية ثورية، تخضع لسلطة الحزب.

وضمن سياسته الرامية إلى تقليص نفوذ الجيش والحد من سلطته، اتخذ بن بلة قراراً خطيراً، بإنشاء ميليشيا خاصة مستقلة عن الجيش، بهدف تقليص دوره وعزله عن الشعب، وكانت هذه الميليشيا تابعة لقيادة الحزب **(حمروش، 1976، ص 411)**، وقد ضمت هذه الميليشيا عدداً كبيراً من المجندين يوازي جيش الثكنات. وقعت الجزائر مع جمهورية الصين الشعبية اتفاقاً تولت بموجبه عملية تسليحها **(المنار، 13 شباط، فبراير عام 1965، العدد 2975)**، وقد أقلق هذا الأمر وزير الدفاع بومدين، إلا أن بن بلة توصل معه إلى تسوية مرضية حيث تولى الجيش بموجبها مسؤولية تدريب تلك القوات وتولى الحزب مسؤولية توجيهها **(السعدي، 2004، ص 209)**

كانت قضية الزعيم محمد شعباني واحدة من القضايا التي أسهمت إسهاماً مباشراً في توتر العلاقة بين بن بلة وبومدين، حيث إن محمد شعباني لم يكن متفقاً مع الاثنين

على حدٍّ سواء.

اتهم بومدين بن بلة بأنه كان وراء تحريض شعباني للتحرك ضد الجيش ووحدته، على الرغم من تحذيره أكثر من مرة من خطورة تلك السياسة التي ستؤدي إلى إشاعة الفوضى والإنقسام في صفوف الجيش مؤكداً ضرورة التفاوض مع الشعباني[1]، الامر الذي رفضه بن بلة مؤكداً تولي مسؤولية حل القضية بنفسه. لذلك اقترح لحل الخلاف القائم مع الشعباني تعيينه وطاهر الزبيري[2] مع بومدين، ممثلين عن الجيش في المكتب السياسي للحزب، ليثبت بعد ذلك لشعباني أن بومدين يقف ضدهما في حال رفض هذا الأخير تعيينه والزبيري في ذلك المنصب، والهدف الآخر الذي كان ينبغي تحقيقه هو سحب شعباني من قيادة منظمة الصحراء العسكرية مركز قوته وتعيين آخر محله **(جريدة الثورية العربية، العراق، 1 تشرين الأول، أكتوبر 1965، العدد 382)** بحجة صعوبة الجمع بين المنصبين. إلا أن الشعباني رفض التنحي عن قيادة الصحراء، معلناً تمرده ضد الحكومة والجيش، إذ نظم في الأول من حزيران، يونيو عام 1964 هجوماً مسلحاً على قصر الشعب – مقر حكم بن بلة رداً على قرار عزله عن مسؤولياته العسكرية. **(السعدي، 2004، ص 210)**

فشل تمرد شعباني بالقبض عليه على يد قوات بومدين على أثر خيانته وكشف مخبئه **(السعدي، 2004، ص 210)**. وبعد فشل المفاوضات التي حصلت بينه وبين بن بلة عبر الهاتف ولساعات طويلة، وبعد رفضه كل محاولات بن بلة للوصول إلى حل مرضٍ، إذ اتهم شعبان بأنه عمل ضد الثورة ومكتسباتها، وارتباطه بالمصالح الأجنبية وهذا ما دفع بن بلة إلى إعدام الشعباني في ما بعد. إلا أن بن بلة اتهم بومدين بأنه وراء إعدام شعباني وبأنه اضطر للتصديق على حكم الإعدام بسبب إصراره على ذلك **(النعيمي، د ت، ص 182)**. غير أن بومدين أنكر جميع التهم الموجهة إليه، متهماً

1 محمد الشعباني: كان محمد شعباني أصغر عقيد غداة الاستقلال، هو من مواليد 4 أيلول، سبتمبر 1934 بمدينة بسكرة. كان قائداً للولاية السادسة «الصحراء». ما زالت محاكمته وعملية إعدامه مثار جدل تاريخي وسياسي، فقد جرت المتابعة القضائية إثر خلافات سياسية عميقة مع الرئيس أحمد بن بلة وفريقه، وفي الفاتح من سبتمبر 1964 بدأت المحاكمة التي انتهت بإصدار حكم بإعدامه بتهمة «محاولة التمرد وعصيان الأوامر الرئاسية والعمل على فصل الصحراء عن الجزائر». أعدم في 2 أيلول، سبتمبر 1964 في منطقة كاشنال بوهران وعمره لا يتجاوز 30 سنة. (المصدر: أصوات مغاربية، كانون الأول، ديسمبر، 2019)

2 طاهر الزبيري: مناضل سابق في الحركة الوطنية التي إنبثقت عنها العناصر الثورية التي حضرت وقادت الثورة الجزائرية، وهو من مجاهدي الاوائل في هذه الثورة، وقد لعبت دوراً رئيسياً بالإطاحة بحكم بن بلة.(المصدر: المعرفة، 19 شباط، فبراير، 2022)

بن بلة بالمناورة والكذب من أجل تشويه الحقائق وإخفائها، وإن رفضه استخدام حقه في العفو أو في الأقل تخفيف حكم الإعدام عن الشعباني خير دليل على سياسته الملتوية.

وحول ذلك تحدث الدكتور أحمد الجزائري قائلاً: «**كان شعباني يشكل تهديداً لكل من بن بلة وبومدين، لما يتمتع به من سلطة وقوة، فضلاً عن كونه شاباً طموحاً ومثقفاً، وكان القضاء عليه يصب في مصلحة الرجلين دون استثناء (الجزائري، 19 أيلول، سبتمبر عام 2002، مقابلة تلفزيونية).**

وقد قام بن بلة بتعيين الزبيري رئيساً للأركان، وهو لم يكن من عناصر وجدة، وقد تم تعيينه في غياب بومدين الذي كان في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أثار غضبه واعتبر ذلك الإجراء تعدياً صريحاً على سلطاته وشخصه. **(الديب، 1990، ص 632)**

وفي خطوة أخرى لضرب بومدين وتجريده من أنصاره، قام بن بلة بإقالة وزير الداخلية أحمد مدغيري[1] بعد أن عمل على تقليص مهامه وهو الأمر الذي عارضه وزير الداخلية الذي قدم على أثره استقالته **(السعدي، 2004، ص 211)**، تم إقالة وزير السياحة قايد أحمد[2] بدوره لكونه من المقربين إلى بومدين **(حمروش، 1976، ص 414)**

وبعد ازدياد حدة المشاكل الداخلية، ولمواجهتها بدت له ضرورة بسط سلطاته على وزارة الخارجية التي قرر التخلي عن وزيرها عبد العزيز بوتفليقة **(السعدي، 2004، ص 212)**، وهو الأمر الذي لم يكن بإستطاعة بومدين السكوت عليه، لتغدو قضية عبد العزيز بو تفليقة القضية التي فجرت الأزمة علناً بينه وبين بن بلة الذي راح يختلق الأعذار والأسباب من أجل إقصائه عن منصبه إذ اتهمه بتبني سياسة مستقلة عن سياسة رئيس الجمهورية، مؤكداً رفضه تلك الازدواجية، غير أن بوتفليقة قد أنكر وجود تلك الازدواجية في السياسة الخارجية مشيراً إلى أنه لا سبب لإبن بلة بإقالته

1 أحمد مولاي مدغيري: هو سياسي جزائري، ولد في 23 تموز، يوليو 1934 في وهران وعثر عليه ميتاً يوم 10 كانون الأول، ديسمبر في الجزائر العاصمة، كان والده ناشطاً في الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ثم في حزب الشعب الجزائري، التحق بالمقاومة في مقر ولاية 5، تحت قيادة هواري بومدين في وجدة. بعد الاستقلال، أصبح وزير الداخلية لمدة 12 عاماً من عام 1962 حتى وفاته عام 1974. (المصدر: Wikipedia).

2 قايد أحمد: هو من الشخصيات الوطنية والمحلية البارزة، ترعرع في وسط عائلي بسيط ومحفز على طلب العلم، نال شهادة البكالوريا، انضم منذ صغره إلى التيار الليبرالي ممثلاً في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري تحت رئاسة فرحات عباس، ثم أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب. ومع اندلاع الثورة، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955، ثم تم تعيينه بالقيادة العامة لأركان جيش التحرير الوطني إلى جانب العقيد هواري بومدين سنة 1960، ومثّل جيش التحرير الوطني في أول لقاء باتفاقية ايفيان سنة 1961. بعد الاستقلال شغل عدة مناصب ومنها وزير للسياحة، المالية وممثلاً لحزب جبهة التحرير الوطني. (مجلة الإنسان والمجال، 1/6/2018)

سوى رغبته في السيطرة على كل شيء، عن طريق الخلاص من الجيش ومؤيديه (**عبد الرزاق،، 1965، ص 49**). وقد وقف بومدين إلى جانبه مطالباً بن بلة بتبيان الأسباب الموضوعية التي تقرر من أجلها إقالة وزير الخارجية والأخطاء التي ارتكبها لمناقشتها داخل الحزب (**الثورة العربية، 10 تشرين الاول، أكتوبر عام 1965، العدد 382**).

وفي كانون الأول، ديسمبر عام 1964، قام بن بلة بإعادة تشكيل حكومته حيث قام بتعيين سبع وزراء جدد (لم يكن لهم أي دور في الثورة) واحتفظ لنفسه بمناصب وزارة الداخلية والمالية وقد سعى إلى تقوية حلفه مع الشيوعيين والعمال قبل أن يتحرك ضد الجيش (**السعدي، 2004، ص 212**).

لجأ بن بلة في ظل الأوضاع المتأزمة إلى إعلان حالة الطوارئ بين صفوف الميليشيا الشعبية التابعة مباشرة لسلطته، وتعزيز سلطة الحزب وفعّاليته بخضوع مختلف الأجهزة الإدارية في الدولة لسيطرته، والوزراء مجرد معاونين فنيين له، وهو الأمر الذي عجل من تحركه لأجل وضع حد لحكم بن بلة (**عبد الرزاق، 1965، ص 57**)، ولا سيما بعد محاولة بن بلة التصالح مع المعارضين السياسيين أمثال فرحات عباس، محمد خيضر وغيرهم واتفاقه مع آيت أحمد لإنهاء تمرده في منطقة القبائل عن طريق حل جميع الخلافات بينهما. (**عبد الرزاق، 1965، ص 57**). هذا الإتفاق الذي عُقد مع آيت أحمد أثار استياء بومدين، وذلك لأنه عقد دون علمه تجاهلاً لدوره، وانفراد بن بلة بإتخاذ القرارات (**الديب، 1990، ص 631**)، ومما أثار غضب بومدين بأنه طلب منه اعتقال آيت أحمد وقتله في الوقت الذي قام بمصالحته وذلك بهدف تشويه سمعة الجيش وليظهر أن القتل للجيش والعفو للرئيس، لذلك قام بشن حملة شعواء داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، متهماً بن بلة بالإنفراد بالسلطة وبإتخاذ قرارات مصيرية دون الرجوع إلى المكتب السياسي معتمداً في دعايته على دعم أنصاره داخل الحزب. (**الديب، 1990، ص 631**)

ب-انقلاب التاسع عشر من حزيران، يونيو عام 1965:

وصلت الخلافات بين بن بلة وبومدين إلى نقطة الصدام، في الوقت الذي بدأت فيه الجزائر استعداداتها لاستضافة المؤتمر الافرو- الآسيوي الذي تقرر عقده فيها أواخر حزيران، يونيو عام 1965.

لقد ذكر فتحي الديب رواية مفادها أن بن بلة طالب بانعقاد المكتب السياسي، ليتم فيه طرح موضوع الإتهامات الموجهة إليه بشأن انفراده بالسلطة مع استعداده لقبول أي قرار يصدر عن المكتب السياسي، حتى إذا كان بإبعاده عن السلطة.

إلا أن بومدين أصر على تأجيل اجتماع المكتب السياسي للحزب إلى حين انتهاء المؤتمر الأفرو– آسيوي، متذرعاً بأهمية ذلك المؤتمر بالنسبة للجزائر وللعالم أجمع، ليضع بن بلة بذلك أمام الأمر الواقع. **(الديب، 1990، ص 634 – 635)**

والحقيقة أنه تذرع بالمؤتمر من أجل التخطيط للقيام بانقلابه على بن بلة وبالاتفاق مع بعض المقربين منه، إذ حرص كل الحرص على بقاء الاتفاق سراً في أضيق نطاق ممكن، مستغلاً انشغال بن بلة بالاستعداد لعقد المؤتمر العالمي **(الديب،، 1990، ص 634 – 635)** الذي كان مقرراً عقده في التاسع والعشرين من حزيران، يونيو 1965.

أما (جاك دولونيه) فيذكر في كتابه «الإشكالات الكبيرة في الجزائر» الذي طبع في لوزان 1967 أن المؤامرة ضد بن بيلا اتفق عليها في 26 أيار، مايو 1965 في بيت المقدم علي منجني[1]، حيث تمت الموافقة على الإطاحة بـ «بن بيلا». أما أبرز الحاضرين: المقدم علي منجني، المقدم سليمان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، أحمد مزعري وزير الداخلية وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية وهو رئيس دولة، والنقيب عثمان، أضف إلى بومدين الذي كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، على أن الإطاحة تمت قبل 29 حزيران، يونيو 1965، موعد انعقاد المؤتمر الإفريقي الآسيوي في الجزائر، وبومدين لم يكن يريد له شهرة دولية. ويتابع أن بوتفليقة ذهب سراً إلى فرنسا والتقى ديغول في العام 1965 هذا ما بين دور بوتفليقة بالإطاحة بأحمد بن بيلا... في نيسان، أبريل عام 1965 بعدها اتفقوا في بيت بومنجل. وأرسل النقيب عثمان إلى باريس بعد اللقاء مباشرة الذي وقع في 26 أيار، مايو عام 1965، وقد

1 علي منجني: ولد في كانون الأول، ديسمبر 1922، في ولاية سكيكدة، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري وهو في ريعان شبابه، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديموقراطية، شارك في مظاهرات 8 أيار، مايو 1945. وكان ذلك سبب إعتقاله من طرف الفرنسيين وسجن بسكيكدة، ثم نقل إلى سجن الكدية بقسنطينية وأفرج عنه عام 1946. وساهم في التحضير لثورة أول نوفمبر 1954 والتحق بصفوفها انضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955، وشارك في المرحلة الأولى لمفاوضات إيفيان بين أيار، مايو وحزيران يونيو 1961، كما عين عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وبعد الاستقلال أصبح عضواً في المجلس التأسيسي ليصبح في سنة 1965 عضواً في مجلس الثورة إلى غاية عام 1967. عرف كقائد حلب، حاد الذكاء، مخلصاً وشجاعاً، لم يتخل يوماً عن تسجيل البطولات والأمجاد إلى أن توفي يوم 14 نيسان، ابريل 1998. (المصدر: متحف المجاهد لولاية سيدي بلعباس، 14 نيسان، ابريل 2019)

أرسل إلى فرنسا في مهمة سرية والتقى مع الكولونيل (تريكو) الذي كان الأمين العام بوزارة التسليح آنذاك وهي وزارة الدفاع، أخبره بنية بومدين وأصحابه بالإطاحة بي بن بلة وطالبوا بموافقة الجنرال ديغول على هذه الخطوة الذين ظلوا ينتظرونها لمدة 10 أيام، وردّ ديغول مؤكداً عدم تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية الجزائرية وتمنى أن تستمر العلاقات الجزائرية الفرنسية، وعدم إسالة الدماء. وحينما جاء الرد أبرق عثمان إلى بومدين واتفقوا على الانقلاب في 19 حزيران، يونيو عام 1965 في منتصف الليل وأطلقوا على عملية الانقلاب «عملية جبل طارق». (منصور، 2007، مقابلة تلفزيونية)

وكان بومدين قد علق في مذكراته حول الانقلاب قائلاً: «**كان لا بد أن نتحرك بعد انتظار طويل، كان هدفنا أن نضع الثورة في مسارها الصحيح دون أية قطرة من الدماء، وإلا فإن تحركنا سيكون بداية للحرب الأهلية التي نخافها، ولكننا لم نقم بانقلاب على الثورة كما قيل في بادئ الأمر، ولكننا قمنا بثورة داخل هذه الثورة التي راح من أجلها مليون شهيد، وفي البداية كان التفكير ينحصر في إعلان حالة الطوارئ وإرغام الرئيس على التنازل عن بعض مسؤولياته للجيش، ولكن بعد نقاش طويل اقتنع أغلب الرفاق أن ذلك قد ينقلب علينا فبدأ التفكير بتنحية الرئيس بصفة نهائية، ولما كنت لا أزال وزير الدفاع كلفني الرفاق بتولي المسؤولية» (مجلة كل العرب، 17 ت1 1984، العدد 112)**

كانت الخطة التي وضعها بومدين للإطاحة ببن بلة قد وضعت موضع التنفيذ، إذ نجح في أن يستبدل الحرس المكلف بحراسة مبنى جولي حيث يقيم بن بلة بحرس موالياً له (**الديب، 1990**، ص 635)، وقد عمل هذا قبل أن يتحرك إلى إحضار جميع الوزراء وأعضاء المكتب السياسي من بيوتهم، بهدف إطلاعهم على قرار عزل بن بلة، إذ حصل في دقائق معدودة على تأييدهم الكامل لخطته وذلك بعد أن شرح لهم الأسباب الكاملة، لتحتل بعدها فصائل الجيش والدبابات الشوارع الرئيسة المؤيدة إلى مبنى جولي، وإلى المناطق المجاورة لها، إذ استقر أغلب الجنود في قصر الشعب، المقر الرئاسي المقابل لمبنى جولي (**المصور، 25 حزيران 1965، العدد 2124**).

ويذكر أنه بتاريخ 17 حزيران، يونيو عام 1965، القى أحمد بن بيلا آخر خطاب له في بلعباس بمناسبة تدشين محطة لتقوية الإذاعة الوطنية، كان الكلام الذي أدلى به لإيقاف تعليقات الصحف حول ملامح الصراع بين أحمد بن بيلا وهواري بومدين

ورفاقه. حيث علّق: «**أريد أن أجيب هذه الصحافة وأقول لها مرة أخرى إنها تكذب**». **(منصور، 2007، ص 301)**

يذكر بن بلة أنه في ليل 19 حزيران، يونيو عام 1965، بعدما رجع من الغرب الجزائري إلى العاصمة ليلاً دون شك منه أن أمراً قد دبر ضده وعلى حد قوله يقول: «**مشيت لبيتي ونمت وأذكر أني نمت جيداً**». **(منصور، 2007، ص 303)**

بدأت العملية في الساعة الثانية عشرة ليلاً، حيث قامت مجموعة من الضباط وعلى رأسهم طاهر الزبيري بالدخول إلى مبنى جولي من الباب الخارجي المطل على شارع (فرانكلين روزفيلت) قبل أن يخترقوا الباب الداخلي وصولاً إلى شقة بن بلة، وأمروا الحرس المكلف بحراسة الشقة بالتنحي عن الطريق ليدخل بعدها طاهر الزبيري إلى حيث كان ينام بن بلة الذي استيقظ من هول المفاجأة بدهشة واستغراب **(عبد الرزاق، 1965، ص 30)**. وبعدها قامت في الساعة الثالثة والنصف وحدة من الجيش الوطني وبشكل سريع بالسيطرة على مبنى جولي، وعلى الحرس الذي كان يحميه، وأكد عدد من الساكنين في المبنى نفسه سماعهم أصواتا مرتفعة وإطفاء الأضواء في شقة بن بلة.

كان صباح يوم التاسع عشر من حزيران، يونيو، عام 1965 يوماً هادئاً على الرغم من مشهد الدبابات المنتشرة على طول شارع فرانكلين روزفلت الذي يقع فيه قصر الشعب، التي لاحظها معظم الجزائريين في العاصمة دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عما حصل إلى أن سيطر جنود الانقلاب في الساعة الثامنة والنصف على مبنى الإذاعة، حيث بدأ راديو الجزائر ببث الأناشيد العسكرية الوطنية، وفي الساعة الثانية عشرة والنصف تم الإعلان من خلال الإذاعة عن تشكيل مجلس ثوري برئاسة هواري بومدين القائد العام للجيش الجزائري على أثر تنحية بن بلة عن الحكم وطالب البيان بالتزام الهدوء محذراً من أية محاولة لإثارة الاضطرابات.

لجأ المنقلبون على حكم بن بلة إلى تبرير حركتهم، وفي مقدمتهم بومدين الذي أنكر أن تكون حركتهم انقلاباً عسكرياً وإنما هي بحسب رأيه، ممارسة ثورية نفذها الجيش الوطني الشعبي، ابن الشعب وأحد عناصر الثورة، بعد أن تيقن من انحراف الثورة وقد اتخذ من تأييد غالبية النواب لحركتهم التي أطاحت ببن بلة دليلاً على كونها حركة تصحيحية. **(بو الشعير، 1993، ص 63 – 64)**

وأثار الانقلاب ضجة في الجزائر ككل، حيث ثار اتحاد الطلبة واتحاد المحامين وفدرالية فرنسا ضد الانقلاب، وقامت مظاهرة في عنابة ضد الانقلاب فقاموا بقمعها وكان قائد الجيش في عنابة في ذلك الوقت هو مونشو **(كحول، 2015، ص 90)** وسرعان ما عادت الجماهير المتظاهرة ضد الانقلاب في كل من وهران وعنابة والعاصمة إلى الحياة العادية والنشاط والعمل والسينما، مرددين شعاراً: «مات الملك، عاش الملك».

أما على الصعيد الدولي فقد عارضت الكثير من القوى الشيوعية في العالم الانقلاب ومنها كوبا – فيدال كاسترو، الذي اتهم النظام الجديد بالغدر مؤكداً بقاء بن بلة رمزاً للثورة وليس بوتفليقة الذي كان ولا يزال رجعياً. **(السعدي، 2004، ص 221)**، أما الصين وموسكو ولم يكن لهما موقفاً واضحاً من الانقلاب الذي حصل في الجزائر.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية وكثير من الدول الأوروبية التي أدهشها، ما حدث، متحفظة في موقفها، حالها حال كثير من دول الشرق كالهند وتركيا وفيتنام. أما فرنسا فكانت ردة فعلها قوية ضد الانقلاب عامة وضد شخص بومدين خاصة، إذ وصف ديغول سقوط بن بلة بالعمل غير الجيد، وبأن النظام الجديد فقد القدرة على جعل فرنسا تطمئن إلى نواياه الجيدة. **(السعدي، 2004، ص 221)**

كما قلقت فرنسا على مصير بن بلة حيث طلب سفيرها دولاغورس لقاء وزير الخارجية بوتفليقة الذي طمأنه أن بن بيلا لم يقتل في الانقلاب **(لوينسي، 2000، ص 138)**.

وكان الانقلاب بالنسبة لمصر حدثاً مربكاً وفشلاً ذريعاً لمحور ناصر – بن بلة، بل كان فشلاً ذريعاً سياسة مصر على صعيد المنطقة العربية كلها. فجمال عبد الناصر لم يكن يتوقع من معارضي بن بلة ذلك الإجراء الخشن من أجل تقويم أخطائه **(حمروش، 1976، ص 418)**، وقد أرسل برقية تحذير له غير أن طاهر الزبيري المقرب من بن بلة آنذاك كان قد تسلمها دون أن يسلمها له. **(السعدي، 2004، ص 220)**. الأمر الذي ينكره بن بيلا في مقابلة تلفزيونية مع أحمد منصور، وتذكر مصادر أخرى أن جمال عبد الناصر أبدى قلقه على حياة بن بلة وأرسل المشير عبد الحكيم عامر ليطلب من بومدين السماح له بلقاء بن بلة فرفض بومدين طلبه. **(كحول،2015، ص 90)**

هكذا كان بن بلة مع بداية عام 1965 رئيساً للجمهورية وسكرتيراً عاماً للحزب، ورئيساً

للوزراء ووزيراً للداخلية والمالية والإعلام ومع طرد بوتفليقة أصبح وزيراً للخارجية وتلك السلطات تركته وحيداً في مواجهة بومدين والجيش، وهذا ما أثار حفيظة بومدين على بن بلة فقرر الانقلاب عليه والزج به في السجن، حيث بقي في السجن حتى وفاة هواري بو مدين1978.

لم يظهر بومدين ساعات الأولى التي عقبت الانقلاب بمظهر القائد المتزعم بل بقي في وزارة الدفاع يشرف بنفسه من وراء الحجاب على تنفيذ الخطة المرسومة وتحويل السلطة من أيدي أنصار الرئيس المعزول إلى أيدي أخرى موثوق بولائها ولم يذكر اسمه كمتزعم لهذا الانقلاب إلا بعد بضعة أيام من وقوعه، ثم إنه لم يتقلد بصفة رسمية مسؤوليات جديدة إلا يوم العاشر من تموزعام 1965، يوليو إثر الاجتماع الذي عقده مجلس الثورة، وقد تم خلاله اختيار هواري بومدين رئيساً للحكومة ورئيساً لمجلس الثورة مع احتفاظه بوزارة الدفاع **(بوصفصاف، 2003، ص 163). ومنذ تسلمه مسؤولياته،** بدأ بومدين بتطبيق برنامجه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

خاتمة:

بعد عرض مجريات انقلاب التاسع العاشر من حزيران، يونيو عام 1965، وعرض أسبابه المباشرة وغير المباشرة وأهم نتائجه، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات.

اتهم أحمد بن بيلا بالحكم الفردي واحتكار السلطة، وهي الحقيقة التي اتفقت عليها أغلب المصادر التي تناولت الحدث بالدراسة، ولكن يجب التنبه أن الدكتاتورية التي أتهم بها أحمد بن بيلا كانت من صنع متهميه، بمعنى آخر إن الجيش وعلى رأسه هواري بومدين كان وراء انفراده بالسلطة، بعد أن مهد له الطريق بالوصول الى ما وصل اليه، فالجيش كان السبب في منحه الصلاحية المطلقة في الدستور، ووراء استحواذه على مراكز مهمة في الدولة، ووراء انفراده في رسم سياسة البلد الداخلية والخارجية، والاهم أن الجيش هو من كان الاداة الطيعة بيده للقضاء على جميع معارضيه.

والشيء الاخر الذي يجب الانتباه له، أن تحركات أحمد بن بيلا وسعيه للسيطرة على كل شيء لم تكن بالنسبة للجيش مشكلة، ما دام لم يتعرض للجيش، فالجيش لم يتحرك ضد أحمد بن بيلا إلا عندما بدأ هذا الاخير يعمل من أجل فرض سيطرته عليه، وهنا

فقط أصبح أحمد بن بيلا ديكتاتورياً بالنسبة إليه وأصبحت سياسته التي كان أحد مؤيديها خطراً على الوطن.

لقد وقف هواري بومدين مع أحمد بن بيلا في كل الظروف، وهيأ له أسباب الوصول الى السلطة والهيمنة عليها، ولكنه وقف ضده عندما عمد أحمد بن بيلا الى ضرب نفوذه ومركزه، واتخذ هواري بومدين من الدكتاتورية ذريعة للإطاحة به.

لعل الاتهامات التي وجهت لأحمد بن بيلا في محلها، فحكومته جاءت عقب استعمار طويل ومدمر، اذ كان مندفعاً في إصدار الكثير من القرارات، وفي توجهاته الخارجية، فضلاً عن أنه لم يكن حكيماً في التعامل مع خصومه ومعارضيه في سبيل وحدة الصف من أجل بناء وطن.

فلقد فاقت طموح أحمد بن بيلا قدراته الحقيقية، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقته مع الجيش ومع هواري بومدين، فلأجدر به كان العمل من اجل تدعيم هذه العلاقات، عندها كان من الممكن أن لا ينقلب الجيش عليه.

ولكن من جهة أخرى يجب أن لا ننسى، أن حكومة أحمد بن بيلا كانت أول حكومة جزائرية مستقلة بعد الاحتلال، فمن الطبيعي أن تعترضها الكثير من العقبات، ولم يكن الانقلاب بأي حال من الأحوال، حلاً صائباً لمعالجة مشكلة الحكم، التي اعترضت النخبة الثورية في الجزائر، ولم تكن التبريرات التي لجأت اليها منفذو الانقلاب واقعية. والحقيقة الاخرى التي من الضروري ذكرها، هي أن الانقلاب لا يمكن الجزم به أنه كان حركة داخلية بحتة، وقد تكون وراءه قوى خارجية تدعمه، ولا سيما أن المصادر لم تؤكد هذا الامر أو تنفيه.

-المصادر والمراجع:

1-الجزائري أحمد (2002-9-9). مقابلة تلفزيونية. قناة الجزيرة
2-الحافظ (24 تموز 2002). مقابلة تلفزيونية
3- الديب فتحي (1990). عبد الناصر وثورة الجزئر. دار المستقبل العربي، القاهرة.
4- الزبيري، طاهر (2016). نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان الجزائري). الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.
5- السعدي، مائدة خيضر (2004). أحمد بن بيلا ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، قسم التاريخ.
6- الأصفهاني نبيه (1981). القومية العربية في الفكر والممارسة. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. 7-العقاد، صلاح (1964). الجزائر المعاصرة. محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة.
8- بلحاج صالح(2006). أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965). دار قرطبة، الجزائر.
9- بو الشعير، سعيد (1993). النظام السياسي الجزائري. الجزائر.
10- بو صفصاف، عبد الكريم (2003). القيم الفكرية والانسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962). جامعة المنتوري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، مختبر الدراسات التاريخية والفلسفية.
11- جريدة الشعب (1965-7-31). العدد 1378.
12- جريدة الشعب (1965-7-28). العدد 1375.
13- جريدة الثورة العربية، العراق (1965-10-1). العدد 382.
14- جريدة المصور (1965-6-25). العدد 2124
15- جريدة المنار(1965-2-13). العدد 2975.
16- حاروش، نور الدين (2012). حكم الشعب أو حكم الحزب. مجلة المغرب الموحد. تونس.
17- حسين، مها (2001). العلاقات الجزائرية الفرنسية، دراسة تاريخية في تطور العلاقات الاقتصادية (1954-1978). رسالة ماجستر غير منشورة، كلية التربية للبنات، بغداد.
18- حمروش أحمد (1976). قصة ثورة 23 أيلول، جمال عبد الناصر والعرب، جزء الثالث، بيروت.
19-عبد الرزاق، غالب (1965). بن بلة الاسطورة، القصة الكاملة للثورة الجزائرية. دار منشورات البصري، العراق.
20- كحول سميحة (2015). أحمد بن بيلا ونشاطه السياسي من عام 1937 الى وفاته. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
21- لونيسي رابح (2000). الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. دار المعرفة، الجزائر.
22-منصور، أحمد (2007). الرئيس أحمد بن بيلا يكشف أسرار الثورة الجزائرية، الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان.
23- مجلة كل العرب (1984-10-17). العدد 112.